الصندوق العربي لحقوق الإنسان
Arab Human Rights Fund
Fonds Arabe pour les Droits Humains

منتدى جدّة الاقتصادي 2008/2/25
جلسة العمل حول موضوع "معادلة الطاقة: توازن الأولويات"

المملكة العربية السعودية وسياسات الاستدامة في العالم العربي: التنمية المستدامة من قضايا حقوق الإنسان

بقلم: فؤاد حمدان
المدير التنفيذي للصندوق العربي لحقوق الإنسان

يتعيّن على المملكة العربية السعودية المنتجة للنفط تنويع اقتصادها. فعصر النفط سرعان ما سيزول كما أن المملكة تتعرّض لضغوطات متزايدة لمعالجة قضية تغيّر المناخ. وقد حذّرت الوكالة الدولية للطاقة من إنحسار إمدادات النفط في العالم بعد خمس سنوات لأن النمو الاقتصادي ما زال مرتبطاً بالاستهلاك المتنامي للنفط والغاز ولأن الاقتصادات الناشئة مثل الصين والهند متعطشة كثيراً للطاقة. فضلاً عن ذلك، فإن النمو السكاني وخطط التنمية الطموحة في الخليج دفعت باستهلاك الطاقة إلى الإرتفاع.

ويسعى القطاع العقاري في الخليج إلى تأمين حوالي 500 مليار دولار من المشاريع التنموية في السنوات السبع المقبلة. وسيتطلّب ذلك مليوني متر مكعب إضافي من المياه يومياً و75 مليون ساعة ميغاواط إضافية للطاقة سنوياً، ما يمثّل زيادةً نسبتها 100% مقارنة بالمستويات الحالية. وإذا ما استمرّت حكومات الخليج باعتماد السيناريو التقليدي، أي "إبقاء الأعمال كما هي"، فإنها لن تحقّق الاستدامة.

فالحكومات الخليجية تواجه تحدياً كبيراً يتمثّل بتكييف معدلات الاستهلاك في مجال الطاقة والمياه والنفايات وفقاً للتنمية. وإذا ما فشلت، فإن دول الخليج ستضع ضغطاً كبيراً على بناها التحتية وتترك بيئةً متضررة للأجيال المستقبلية.

في الواقع، ونظراً للإعتماد المفرط على المحروقات مثل النفط والغاز والفحم، فان التوجّه الذي يأخذه اليوم اقتصاد العالم المرتكز على الطاقة ليس توجّهاً مستداماً. فهو يتسبب بزيادة انبعاثات ثاني أوكسيد الكاربون المضرّة بالبيئة. فضلاً عن ذلك، فإن تغيّر المناخ سيترتب عنه أثر مأساوي عالمي، يؤدي إلى زيادة الفيضانات والجفاف وتدفقات اللاجئين البيئيين. ومسألة تغيّر المناخ هي أيضاً مسألة تتعلّق بحقوق الإنسان والسلام.

للناس الحق ببيئة نظيفة لأن الاستنفاد البيئي يؤدي إلى انتهاك مأساوي لحقوق الإنسان مثله مثل الحق في الطعام، الصحة، التعليم، السكن والعمل.

في العام 2006، أطلقت أبو ظبي مبادرة "مصدر" الإستراتيجية الساعية إلى وضع الإمارات العربية المتحدة على الخريطة العالمية لتطوير تكنولوجيا الطاقة المتجددة القابلة للحياة من الناحية الاقتصادية. وفي أوائل العام 2008، بدأت أعمال البناء في مدينة "مصدر"، أول مدينة في العالم بلا انبعاثات ثاني أوكسيد الكاربون و بلا نفايات. وستستضيف المدينة شركات التكنولوجيا النظيفة ومؤسسة تنمية وأبحاث ستتم إدارتها بالتعاون مع معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT) . كما سوف تضم مدينة "مصدر" محطة توليد كهرباء تعمل على الطاقة الضوئية الفولطية (photovoltaic) ومحطة توليد كهرباء تعمل على الطاقة الشمسية المركّزة (concentrated solar power).

هذا ويُعدّ الإستثمار في الطاقة الشمسية هو المسار الصحيح. وتملك معظم الدول العربية ليس فقط القدرة على توليد الطاقة الشمسية بل أيضاً على تصديرها. من المغرب إلى العراق، من سوريا إلى اليمن، تنعم الدول العربية بمساحات هائلة غير مأهولة تستطيع أن تولّد طاقة شمسية تكفي احتياجاتها واحتياجات التصدير. وبغية المساهمة في الحد من مفاعيل تغيّر المناخ، يتعيّن تخفيض استهلاك النفط والغاز، ما يمكّن الأجيال العربية في المستقبل من الاستفادة من احتياطي هذه الموارد، لعقود أكثر مما تمّ التخطيط له.

ولا يجب تفسير ذلك بأنها كارثة اقتصادية بالنسبة إلى الدول العربية المنتجة للنفط. على العكس، هذه هي فرصة تاريخية لضمان مستقبل أفضل، وهي فرصة مرتبطة مباشرة بالطاقة الشمسية وبالتكنولوجيا المتجددة الأخرى. ومن شأن هذا الحل أن يُطيل تدريجياً "حياة" الإحتياطات النفطية والغازية عبر تخفيض تدريجي و بنفس الوقت إنتاج النفط والغاز وزيادة استهلاك منتجات الطاقة الشمسية.

وتجدر الإشارة إلى أن "البصمة الإيكولوجية" للبشرية هي حالياً أكبر بـ 25% مما يستطيع كوكبنا إعادة توليده. بكلمة أخرى، تحتاج الأرض اليوم إلى سنة وثلاثة أشهر تقريباً لتوليد ما كانت تولّده في السابق في سنة واحدة. وقد احتسبت الشبكة العالمية للبصمة الإيكولوجية (Global Footprint Network) أن المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى المنتجة للنفط قد تجاوزت حدود موارد الارض في هذا الإطار.

وعندما يتخطى الطلب على الموارد البيئية في العالم ما يمكن للطبيعة أن تولّده، ننتقل إلى ما يُسمى بـ "التوسّع خارج الحدود". والأمثلة قد تشمل تغيّر المناخ وانقراض بعض الأجناس واندثار الثروة السمكية وتعرية الغابات وفقدان المياه الجوفية. تذكّروا أننا جميعاً نعتمد على هذه الموارد البيئية في بقائنا على قيد الحياة.

أن قرارات الاستثمار هذه تؤثر بشكل كبير على معدّل استهلاك الموارد للعقود المقبلة، على سبيل المثال، النفط، الغاز أو المياه. وإذا ما استمرّت المملكة العربية السعودية بتطوير المدن واستهلاك الطاقة حسب سيناريو "إبقاء الأعمال كما هي"، فسوف تصل لا محال إلى طريق مسدود بيئي واقتصادي.

لذلك، على المسؤولين السعوديين أن يسألوا أنفسهم، عند اتخاذ أي قرار بشأن الاستثمار في بنية تحتية معيّنة أو أي خطة لاستخدام الأراضي، ما إذا كانوا يريدون توليد الفرص أو نصب الأفخاخ؟

إذا ما أرادت المملكة العربية السعودية اختبار مسار الاستدامة، فيترتّب عليها أن تحتسب "بصمتها الإيكولوجية". فما من دولة تستطيع تطوير سياسات مستدامة جدّية في غياب ذلك. وإلامارات العربية المتحدة، على سبيل المثال، تعمل في الوقت الراهن على احتساب "بصمتها الإيكولوجية".

إن البصمة الإيكولوجية هي أداة لإدارة الموارد، تقيس ما هو مقدار (أي مساحة) الأراضي والمياه الذي يحتاج إليه شعب ما لإنتاج الموارد التي يستهلكها وللتعامل بالنفايات التي يخلّفها، باستخدام التكنولوجيا الحالية. وعبر قياس البصمة الإيكولوجية لدولة ما، تستطيع السلطات إدارة الموارد البيئية بطريقة مستدامة. إن البصمة الإيكولوجية تُظهر كمية الموارد الإيكولوجية التي يتم استخدامها، ومَن يستهلكها، مع تحديد المجموعات السكانية إمّا من الناحية الجغرافية أو من الناحية الإجتماعية.

في الواقع، توضّح البصمة الإيكولوجية العلاقة بين استخدام الموارد والإنصاف، وذلك عبر إقامة ربط واضح بين أنشطة الأفراد أو المجموعات وبين المطالب البيئية. وتساعد هذه الروابط صانعي القرار على صياغة السياسات بشكل أدق وأكثر إنصافاً دعماً للعدالة البيئية والاجتماعية.

وتعتمد المملكة العربية السعودية، على غرار كافة الدول، على إجمالي الناتج المحلي لقياس التقدّم والثروة والرفاه. لكن بغية قياس هذه الأمور بشكل فعّال، عليها إدراج البصمة الإيكولوجية إلى جانب وبموازاة إجمالي الناتج المحلي لأنها أشمل من إجمالي الناتج المحلي ولأنها تشتمل على القضايا البيئية والاجتماعية.

إن مصير المملكة العربية السعودية قد يزدهر أو يندثر حسب الطريقة التي تَبني فيها المملكة مُدُنها. هل يمكن أن تحمي المملكة العربية السعودية مُدنها في الوقت الملائم وتضمن استدامتها؟ هل ستكون قادرة على التطوّر وفي الوقت نفسه السماح لمواطنيها بتلبية أحد حقوق الإنسان الأساسية بالنسبة إليهم، ألا وهو العيش ضمن حدود موارد كوكبنا من دون تدمير أسس وركائز الأجيال المقبلة؟

كأحد اللاعبين الأساسيين في المجال الاقتصادي والسياسي، يمكن أن تقود المملكة العربية السعودية العالم العربي وتوجّهه نحو مستقبل أكثر استدامةً.

للمزيد من المعلومات: www.ahrfund.org و www.footprintnetwork.org

الصندوق العربي لحقوق الإنسان
بناية النخيل الطابق الثامن
شارع البحرين منطقة كراكاس
بيروت لبنان
هاتف 00 29 34 961 +
فاكس 00 19 34 961 +
info@ahrfund.org